البحث الحادى عشر

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

د٠ ســـامى السيد فتحى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقـــــدمة :

يدخل العالم الآن حضارة جديدة ، تسمى حضارة مابعد الصناعة أو حضارة الخدمات والمعلومات ٠ فقد مر العالم بحضـــــارتين متميزتين هما الحضارة الزراعية ثم الحضارة الصناعية ، ويمر الآن بالتغيرات التى تنقله الى الحضارة الثالثة ٠ وأهم ما يميز الحضـــارة ، أية حضارة ، نوعيـة الأنشطة الرئيسية التى يقوم بها السكان والقيم السائدة لهؤلاء الســكان ٠ ففى ظل الحضارة الزراعية كانت النسبة الغالبة من السكان تعمل بالزراعة ، ومن ثم كانت القيم السائدة هى قيم المجتمع الزراعى والتى تمثل قيم الفئة الكبرى من السكان ٠ وعندما انتقل العالم الى الحضارة الصناعية اشتغل معظم السكان بمهنة الصناعة ، وأصبحت القيم الغالبة الســـائدة هى قيم المجتمع الصناعى ٠

وهنا يجب أن نتوقف عند ملحوظتين أساسيتين وهامتين ، يجب فهمها جيدا ٠ الأولى خاصة بانتقال النسبة الأكبر من السكان من الاشتغال بالزراعة الى العمل بقطاع الصناعة ٠ فليس معنى ذلك اهمال قطاع الزراعة أو انخفاض الانتاج الزراعى فى ظل الحضارة الصـــناعية ، بل على العكس تماما ٠ فالانتقال من الحضارة الزراعية الى الحضارة الصناعية وانتقال الفئة الأكبر من السكان للعمل بالقطاع الصناعى ، قد صاحبه تحســن وزيادة الانتاج الزراعــى ٠

ففى بلدان العالم المتقدم ، عندما جاءت النهضة الصــناعية وانتقلت

هذه البلاد الى الحضارة الصناعية زاد الاهتمام بالقطاع الزراعى ، حيث تم استخدام كل ما توصلت اليه الحضارة الصـــناعية من تقدم تكنولوجى لخدمة القطاع الزراعى · حيث استخدمت أحدث الأساليب الفنية فى الانتاج وأحدث الآلات والمعدات وتم ميكنة معظم العمليات الزراعية ، بما أدى فى النهاية الى زيادة الانتاج الزراعى فى ظل الحضارة الصناعية ·

أما الملحوظة الثانية الهامة ، فهى الخاصة بتغير القيم والانتقال من قيم المجتمع الزراعى الى قيم المجتمع الصناعى · حيث يجب أن نفرق هنا بين القيم الخالدة والقيم المتغيرة ، فالقيم الخالدة مثل الصـــدق والأمانة والأخلاق ·· الخ هى قيم خالدة ثابتة مطلـــوبة لكل مجتمع وفى كل زمان ومكان ، ويجب أن تبقى ثابتة عند الانتقال من حضارة لأخرى · أما النوع الآخر من القيم ، وهو ما يمكن تسميته بالقيم المتغيرة ، فيقصد بها تلك القيم التى تميز مجموعة معينة من الأفراد أو فئة معينة منهم عن فئة أخرى طبقا لطبيعة العمل أو المهنة التى يمتهنها هؤلاء الأفراد · ومن ثم ـ ومن الطبيعى ـ تغير هذه القيم مع تغير المهنة الأساسية لغالبية أفراد المجتمع ، فقيم العمل الزراعى تختلف بطبيعتها عن قيم المجتمع الصناعى · أى أن المقصود بتغير القيم مع تغير الحضارة ، هو تغير القيم التى ترتبط أساسا بنوعية العمل الذى تمتهنه الفئة الغالبة من السكان ·

بعد توضيح هاتين الملحوظتين الهامتين ، نجد أنه يجب أخذهما فى الاعتبار عند الحديث عن الانتقال من الحضارة الصناعية الى حضارة مابعد الصناعة وهى حضارة الخدمات والمعلومات · فسوف تحول النسبة الغالبة من السكان الى العمل بقطاع الخدمات(١) ، كما تسقط القيم المتغيرة التى ارتبطت أساسا بالحضارة الصناعية والعمل الصناعى لتحل محلها مجموعة قيم جديدة تنشأ من عمل الفئة الغالبة من السكان بقطاع الخدمات ·

كانت هذه المقدمة ضرورية لدراسة ظاهرة البطالة الســـافرة لعنصر العمل فى الاقتصاد المصرى ، والتى بدأت فى الوضوح منذ النصف الثانى من عقد السبعينات(٢) وتزايدت حدتها خلال سنوات الثمانينات(٣) · حيث يهدف هذا البحث الى دراسة ظاهرة البطالة فى ضوء الحقائق الاقتصادية العالمية الجديدة ، وانتقال العالم من الحضارة الصناعية الى حضارة مجتمع

مابعد الصناعة أو حضارة الخدمات والمعلومات · فقد أدى هذا الانتقال الى حضارة جديدة الى تغيرات كبيرة فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة ، وفى هذه الدراسة نحاول القاء الضوء على أثار هذه التغيرات على معدلات البطالة فى الاقتصاد المصرى ·

وتتمثل مشكلة البطالة فى المقارنة بين عرض الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى · ويتوقف عرض الباحثين عن عمل على كل من معدل نمو السكان والهيكل العمرى لهم وكذلك المستوى التعليمى لفئاتهم المختلفة(٤) ، فى حين تعود فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى الى كل من حجم الاستثمارات الاجمالية ونمط توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ونوعية الفنون الانتاجية المستخدمة(٥) ·

ومن ثم فان مشكلة البطالة فى مصر ترجع الى عوامل ديمجرافية وتعليمية(٦) من ناحية ، وعوامل تتعلق بقدرة الاقتصاد القومى على امتصاص العمالة المتاحة(٧) من ناحية أخرى ، والى عوامل كيفية تتعلق بالمقابلة بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة من ناحية ثالثة ·

أى أنه يمكن اجمال أهم أسباب البطالة فى مصر فى العوامل التالية :

١ ـ ارتفاع معدلات النمو السكانى وتركز السكان فى فئات عمر العمل (١٥ ـ ٦٥ سنة) (٨) ، ومن ثم زيادة معدلات نمو القوى العاملة وازدياد عدد الراغبين من القادرين على العمل ·

٢ ـ قصور الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل الكافية لملاحقة الزيادة فى عرض العمل(٩) ، مع الاتجاه الى تطبيق الوسائل الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة(١٠) ومن ثم عدم التوسع فى خلق فرص عمل ·

٣ ـ عدم تكيف عرض العمل مع فرص العمل المتاحة ، وهو مايعود بدوره الى عدم الربط بين خطة التعليم والتدريب فى المجتمع واحتياجات الاقتصاد القومى(١١) ، مما أدى الى الاختلال أو عدم التكيف بين مخرجات النظام التعليمى والتدريبى وبين احتياجات سوق العمل(١٢) · كما يعود أيضا الى عدم توفر المرونة الكافية لدى الأفراد للتكيف مع احتياجات

الاقتصاد القومى ، اذ يرغب كل فرد فى العمل فى مجال تخصصه بغض النظر عن مدى حاجة الاقتصاد القومى والمجتمع لمثل هذا التخصص ٠

نخلص من ذلك ، الى أنه يمكن التمييز بين جانبين رئيسيين لمشكلة البطالة ، الأول هو الجانب الكمى والثانى هو الجانب الكيفى أو النوعى ٠ ويقصد بالجانب الأول ، زيادة عرض الباحثين عن عمل بالمقارنة بفرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى ٠ أما الجانب الثانى ، فيقصد به عدم تكيف عرض العمل مع فرص العمل المتاحة ، أو بمعنى آخر اختلاف نوعية عرض العمل من حيث الكفاءات والمهـــارات عن نوعية فرص العمـــل المتاحة فى الاقتصاد القومى ٠

ولدراسة العلاقة بين التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ، طوال سنوات العقود الثلاثة الماضية الستينات والسبعينات والثمانينات ، وظاهرة البطالة السافرة التى يعانى منها هذا الاقتصاد ، والتى تفاقمت وتزايدت حدتها فى السنوات الأخيرة ، نجد أنه يمكننا تناول هذه العلاقة من جانبى مشكلة البطالة السابق الاشارة اليهما ٠ ومن ثم ، يمكن تقسيم البحث الى قسمين رئيسيين على النحو التالى :

أولا : التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة « الجانب الكمى »

ثانيا : التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة « الجانب الكيفى أو النوعى » ٠

أولا

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

الجانب الكمى

لا شك أن ظاهرة البطالة أصبحت من المشكلات الرئيسية التى تواجه الاقتصاد المصرى(١٣) ، بل هى أحد أضلاع مثلث المصاعب الأساسية التى تواجهه ، ألا وهو مثلث البطالة والتضخم والمديونية الخارجية ٠ فبغض النظر

عن معدلات البطالة وأعداد المتعطلين ، ومدى التضارب فى البيانات المتاحة عنها والاختلافات فيما بينها ، فنحن جميعا نشعر بحدة هذه المشكلة ٠

فقد بدأت هذه المشكلة فى التفاقم منذ النصف الثانى من عقد السبعينات، لتصل الى ذروتها مع نهاية سنوات الثمانينات ٠ وهو ما دفع الاقتصاديين المصريين الى الاهتمام بهذه الظاهرة ودراسة جميع جوانبها(١٤) حتى يمكن التوصل الى الأسباب الحقيقية لها ، ومن ثم امكانية طرح الحلول المختلفة التى يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه المشكلة ٠

وقد تنوعت مداخل دراسة هذه الظاهرة(١٥) ، وتعددت الآراء والافكار الخاصة بالأسباب ، وكذلك الحلول المقترحة لمواجهتها(١٦) ٠ وفى هـــذه الدراسة رأيت أن استخدم المدخل القطاعى لدراسة ظاهرة البطالة ، بمعنى دراسة مدى مسئولية التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة المصرية خلال الثلاثين عاما الماضية عن تزايد معدلات البطالة ، وتحول هذه الظاهرة الى مشكلة أساسية يعانى منها الاقتصاد المصرى ٠

وفى البداية ، وقبل دراسة أسباب ظاهرة البطالة ، نستعرض بيانات الجدول التالى والذى يوضح تطور معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ ٠

جدول رقم (١)

تطور معدلات البطالة فى مصر
فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠

السنوات	اجمالى القوى العاملة (بالالف الفرد)	أعداد المتعطلين (بالالف فرد)	معدل البطالة (نسبة المتعطلين الى اجمالى القوى العاملة) ٪
١٩٦٠	٧٧٢٧	١٧٥	٢ر٢
١٩٦٢	٧٩٣٤	١٤٨	١ر٨
١٩٦٤	٨١١١	١٥٤	١ر٩
١٩٦٦	٨٣٣٤	٢٢٥	٢ر٧
١٩٦٨	٨٥٤٧	٢٦٤	٣ر١
١٩٧٠	٨٦٩٨	٢١٨	٢ر٤
١٩٧٢	٨٨٥٧	١٣٥	١ر٥
١٩٧٤	٩٠٣٠	٢٠٩	٢ر٣
١٩٧٦	١٠٢٥٧	٧٨٩	٧ر٧
١٩٧٨	١٠٨٨٤	٣٥٤	٣ر٣
١٩٨٠	١١٤٣٩	٦١٧	٥ر٤
١٩٨٢	١١٦٤٢	٦٥١	٥ر٦
١٩٨٤	١٢٥٦٦	٦٣٤	٥ر-
١٩٨٦	١٣٦٨٠	٢٠١١	١٤ر٧
١٩٨٨/٨٧	١٣٧٥٣	٧٧٣	٥ر٦
١٩٨٩/٨٨	١٣٨٥٢	٩٧٢	٧ر-
١٩٩٠/٨٩*	*١٣٩٩٥	*١٠٨٢	٧ر٧*

★ بيانات تقديرية

المصـادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

ـــ التعدادات العامة الثلاثة ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

ـــ أبحاث القوى العاملة بالعينة ٠

(٢) وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة ٠

الجدول السابق رقم (١) ، يوضح تطور معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ ٠ وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ ، وبيانات وزارة التخطيط للفترة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٠/٨٩ ٠

وبقراءة بيانات هذا الجدول ، يتضح لنا ارتفاع معدلات البطالة خلال سنوات التعدادات العامة الثلاثة ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ بشكل ملحوظ عنها فى السنوات الأخرى والتى اعتمدت على بيانات أبحاث القوى العاملة بالعينة وبيانات وزارة التخطيط ٠ وهو ما يعود الى سببين رئيسيين : الأول هو اختلاف الفئة العمرية التى تعتمد عليها بيانات التعدادات العامة الثلاثة عن الفئة العمرية التى تحللها أبحاث القوى العاملة بالعينة ووزارة التخطيط ٠ فالتعدادات العامة تعتمد على قياس معدلات البطالة بين القوى العاملة فى الفئة العمرية ٦ سنوات فأكثر(١٧) ، فى حين أن غيرها من الدراسات تعتمد على قياس معدلات البطالة فى الفئة العمرية ١٢ ـ ٦٤ سنة(١٨) ٠ وهو ما يجعل معدلات البطالة فى التعدادات العامة أكبر منها فى الدراسات الأخرى ، حيث أنها تشمل حالة القوى العاملة فى الفئة العمرية ٦ ـ ١٢ سنة وهى فئة يفترض أن يكون أفرادها فى مرحلة التعليم الالزامى ٠

أما السبب الثانى لارتفاع معدلات البطالة فى التعدادات العامة عنها فى غيرها من الدراسات ، فيكمن فى أن التعدادات العامة تعطى حالة القوى العاملة فى وقت معين هو يوم اجراء التعداد(١٩) ٠ ومن ثم نجد أن البطالة التى تتحدث عنها التعدادات العامة ليست كلها بطالة سافرة ، كما هو الحال فى غيرها من الدراسات عن البطالة ، بل هى تتضمن أيضا أنواع أخرى من البطالة كالبطالة الجزئية أو الموسمية ، خاصة وأن توقيت اجراء التعداد وهو شهر نوفمبر يأتى بعد شهور ذروة العمل الزراعى(٢٠) ٠

ولدراسة الأسباب الحقيقية لظاهرة البطالة ، وتزايد معدلاتها وتفاقم حدتها خلال سنوات الثمانينات ، فى ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية السابق الاشارة اليها والخاصة بانتقال العالم من الحضارة الصناعية الى حضارة مابعد الصناعة ، نستخدم الجدول التالى والذى يوضح توزيع اجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٩/٨٨٠

جدول رقم (٢)

توزيع اجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٨/٨٩

السنوات	نسبة العاملين فى قطاع الزراعة الى اجمالى القوى العاملة ٪	نسبة العاملين فى قطاع الصناعة والتشييد الى اجمالى القوى العاملة ٪	نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الى اجمالى القوى العاملة ٪
١٩٦٠	٥٧ر٤	١١ر٥	٣١ر١
١٩٦٦	٥٣ر٤	١٥ر٦	٣١
١٩٧١	٥٣ر٢	١٤ر٧	٣٢ر١
١٩٧٢	٤٧ر٤	١٥ر٩	٣٥ر٦
١٩٧٣	٤٦ر٩	١٦ر١	٣٦ر٧
١٩٧٤	٤٦ر٦	١٦ر٢	٣٧ر٢
١٩٧٥	٤٤ر٧	١٦ر٤	٣٧ر٦
١٩٧٦	٤٥ر٦	١٧ر٨	٣٨ر٦
١٩٧٧	٤٢ر٢	١٧ر٢	٣٩ر٧
١٩٧٩	٤٨ر٤	١٧ر٨	٤٢ر٧
١٩٨١/٨٠	٣٦ر٧	١٧ر٤	٤٥ر٩
١٩٨٣/٨٢	٣٤ر٩	١٨ر١	٤٦ر١
١٩٨٤/٨٣	٣٣ر٦	١٧ر٥	٤٨ر٩
١٩٨٨/٨٧	٢٩ر٧	١٦ر١	٥٤ر٢
١٩٨٩/٨٨	٢٩ر٤	١٦ر٠	٥٤ر٦

المصادر : جمعت وحسبت من :

(١) د٠ سلوى سليمان واخرون ، حق العمل فى الاقتصاد المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ٠

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتب الاحصائية السنوية ٠

(٣) وزارة التخطيط ، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ ٠

من الجدول السابق ، يتضح لنا مدى التغيرات فى توزيع اجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠-٨٨/١٩٨٩ حيث نلاحظ الانخفاض المستمر فى النصيب النسبى لقطاع الزراعة من القوى العاملة طوال هذه الفترة ، فقد بلغ هذا النصيب حوالى ٤ر٥٧٪ عام ١٩٦٠ واستمر فى الانخفاض طوال العقود الثلاثة الماضية ليصل الى نحو ٤ر٢٩٪ عام ٨٨/١٩٨٩ . كما أن النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من اجمالى القوى العاملة تزايد بشكل محدود خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع من نحو ٥ر١١٪ عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٦٪ عام ٨٨/١٩٨٩ .

وفى المقابل نجد أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من اجمالى القوى العاملة ، كان فى تزايد مستمر وبشكل محسوس طوال تلك الفترة . فقد ارتفع من ١ر٣١٪ عام ١٩٦٠ ، ليبلغ حوالى ٦ر٥٤٪ عام ٨٨/١٩٨٩ . أى أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من اجمالى القوى العاملة قد ارتفع من أقل من ثلث العمالة الاجمالية عام ١٩٦٠ ، ليصبح أكثر من نصف هذه العمالة عام ٨٨/١٩٨٩ .

نخلص من هذا الجدول ، الى أنه خلال الثلاثين عاما الماضية تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد يتصف بتركز أكثر من نصف قوته العاملة فى قطاع الزراعة ، الى اقتصاد يستوعب فيه قطاع الخدمات أكثر من نصف القوى العاملة الاجمالية . أى أنه اذا اتخذنا من النصيب النسبى من اجمالى القوى العاملة مقياس لمدى سيطرة وقيادة أحد القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومى ، فانه يمكن القول أن الاقتصاد المصرى قد تحول من اقتصاد يعتمد أساسا على قطاع الزراعة الى اقتصاد يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات .

ومن ثم ، نجد أن التحولات فى الاقتصاد المصرى تجاه توسع وسيطرة قطاع الخدمات تقع فى دائرة التحولات الاقتصادية العالمية ، والانتقال من الحضارة الصناعية الى حضارة الخدمات والمعلومات . وهنا يجب التوقف لالقاء الضوء بشكل مختصر على التغيرات القطاعية فى الاقتصاد المصرى ، ومدى علاقتها بتتابع الحضارات العالمية الزراعية فالصناعية ثم حضارة الخدمات والمعلومات .

فمع انتقال الدول الأوربية من الحضارة الزراعيـــة الى الحضـــارة الصناعية فى الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، ابان النهضة الصناعية التى عمت هذه الدول فى تلك الفترة ، بدأ العالم كله يتأثر بهذه الحضارة الواعدة فجاءت تجربة محمد على الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر ، والتى حاول بها أن ينقل مصر من الحضـــــارة الزراعية الى الحضـــارة الصناعية · ولكن هذه التجربة لم يكتب لها الاستمرار ، لأسباب لا يتسع المجال هنا للخوض فيها · الى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكانت تدشينا لدخول مصر الى الحضارة الصناعية ، كما كانت فترة الستينات من هذا القرن هى فترة ازدهار الحضارة الصناعية فى مصر(٢١) ·

ولكن خلال سنوات الخمسينات والستينات من هذا القرن ، وأثناء اكتمال تجربة مصر للانتقال الى الحضارة الصناعية ، كانت دول العالم المتقـدمة ـ والتى انتقلت الى الحضارة الصناعية منذ ما يقرب من مائتى عام ـ على مشارف حضارة جديدة ، حضارة ما بعد الصناعة أو حضـــارة الخدمات والمعلومات وبدأ الاقتصاد العالمى يتحول الى توسع وسيطرة قطاع الخدمات والمعلومات كقطاع رئيسى يستوعب النسبة الغالبة من اجمالى القوى العاملة ومع التقدم الهائل فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات بين جميع مناطق العالم ، كان لابد لمصر أن تتأثر ـ مثلها مثل باقى دول العالم ـ بهذه الحضارة الجديدة الوافدة(٢٢) ·

ومن هنا كان تأثر مصر بارهاصات الحضارة الجديدة منذ منتصف السبعينا ت، وتحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد زراعى بالدرجة الأولى حتى أواخر الخمسينات واقتصاد زراعى صناعى طوال سنوات الستينات وأوائل السبعينات الى اقتصاد يسيطر عليه قطاع الخدمات خلال النصف الثانى من السبعينات وسنوات الثمانينات(٢٣) · وهو ما يتضح بجلاء من بيانات الجدول السابق ، حيث أصبح قطاع الخدمات يستوعب أكثر من نصف اجمالى القوى العاملة المصرية فى نهاية الثمانينات ·

معنى ذلك أن الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية قد تأثر بتحولين كبيرين ، الأول خاص بالانتقال من الحضارة الزراعية الى الحضارة الصناعية ، والثانى يتعلق بالانتقال من هذه الحضارة الصناعية الى حضارة الخدمات والمعلومات · واذا كان التحول الأول قد جاء متأنيا ومتأخرا عن

دول العالم المتقدمة ، فانه نتيجة لثورة المعلومات وتقدم وازدهار وسائل الاتصال بين جميع مناطق العالم فان التحول الثانى الذى شهده الاقتصاد المصرى نحو حضارة الخدمات والمعلومات كان سريعا وعنيفا · فلم يعد الاقتصاد المصرى بمعزل عن الاقتصاد العالمى ، فأصابته جميع التغيرات العنيفة والسريعة التى واكبت انتقال العالم من الحضارة الصناعية الى الحضارة الجديدة ·

وهنا يثار التساؤل حول مدى علاقة هذه التغيرات العالمية الخاصة بالانتقال الى حضارة الخدمات والمعلومات بمشكلة تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدتها فى مصر · وبشكل أكثر تركيزا ، يمكن أن نعيد صياغة التساؤل السابق على النحو التالى : ماهى علاقة التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة والتى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية بمشكلة البطالة ؟

وقبل الاجابة على هذا التساؤل ، يجب التفرقة بين علاقة هذه التغيرات بمشكلة البطالة من الناحية الكمية ، وعلاقتها بمشكلة البطالة من الناحية الكيفية أو النوعية · بمعنى آخر ، يجب أن نفرق بين آثار هذه التغيرات على التقابل الكمى بين أعداد القوى العاملة وحجم فرص العمل المتاحة ، وأثارها على مدى تكييف كفاءات ومهارات القوى العاملة مع نوعية فرص العمل المتاحة · وفى هذا القسم الأول سوف تنصب دراستنا على الجزئية الأولى والخاصة بعلاقة هذه التغيرات بمشكلة البطالة من النحية الكمية ، أما الجزئية الثانية والخاصة بعلاقة هذه التغيرات بمشكلة البطالة من الناحية الكيفية أو النوعية فهى المحور الأساسى للقسم الثانى من هذه الدراسة ·

ومن ثم يصبح السؤال المطلوب الاجابة عليه الآن هو : هل انتقال الاقتصاد المصرى وتحوله فى اتجاه التوسع فى قطاع الخدمات خلال السنوات السابقة هو المسؤول عن عدم خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة فى أعداد القوى العاملة خلال تلك الفترة ؟ · وللاجابة على هذا السؤال ، نستخدم الجدول التالى رقم (٣) والذى يوضح نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٨٨/١٩٨٩ ·

جدول رقم (٣)

نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الزيادة فى قوة العمل

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨

البيـــان / القطاع	الزراعة	الصناعة والتشييد	الخدمات
عدد العاملين عام ١٩٦٠ (بالألف عامل)	٤٤٠٦	٩٩٣	٢٤٢٧
النصيب النسبى عام ١٩٦٠ (٪)	٥٧ر٤	١١ر٥	٣١ر١
عدد العاملين عام ١٩٨٩/٨٨ (بالألف عامل)	٤٠٧٢	٢٢١٦	٧٥٦٣
النصيب النسبى عام ١٩٨٩/٨٨ (٪)	٢٩ر٤	١٦	٥٤ر٦
الزيادة فى عدد العاملين خـلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ (بالألف عامل)	(٣٣٤)	١٢٢٣	٥١٣٦
النصيب النسبى من الزيادة الاجمالية فى أعداد القوى العاملة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ (٪)	(٣ر٥)	١٩ر٥	٨١ر٩

★ الأرقام بين الأقواس سالبة ٠

المصادر : جمعت وحسبت من :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتب الاحصـائية السنوية ٠

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العام الثالث ١٩٩٠/٨٩ ، مايو ١٩٨٩ ٠

من الجدول السابق ، نتبين نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ ٠ حيث يتضح لنا أن قطاع الخدمات قد استطاع أن يستوعب ٨١ر٩٪ من هذه الزيادة خـــلال الفترة محل الدراسة ، فى حين لم يستوعب قطاع الصناعة والتشييد سوى ١٩ر٥٪ فقط من الزيادة خلال نفس الفترة ٠ أما القطاع الزراعى ، فقد شهد انخفاض لأعداد العاملين به خلال تلك الفترة ، من حوالى ٤٤٠٦ ألف عامل فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٤٠٧٢ ألف عامل فى عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

معنى ذلك أن قطاع الخدمات قد خلق العديد من فرص العمل خـــلال الفترة محل الدراسة ، واستطاع أن يستوعب النسبة الغالبة من أعداد العاملين الجدد الداخلين الى سوق العمل خلال تلك الفترة · لقد تعدى نصيب قطاع الخدمات ٨٠٪ من الزيادة فى قوة العمل خلال الثلاثين عاما الماضية ، ومن ثم لا يمكن اتهام هذا القطاع بعدم قدرته على خلق فرص عمل جديدة · أى أن تحول الاقتصاد القومى من سيطرة القطاع الزراعى الى التوسع فى قطاع الخدمات ، لا يمكن اعتباره المسؤول الأول عن تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدة هذه المشكلة خلال سنوات الثمانينات ·

قد يكون القطاع الزراعى ـ بصفة عامة ـ أقل القطاعات الاقتصادية تعرضا لظاهرة البطالة السافرة(٢٤) ، وهو ما يعود بالأساس الى أن هذا القطاع كان غالبا ما يعانى من ظاهرة البطالة المقنعة(٢٥) · ومن ثم ، فان التحول من سيطرة القطاع الزراعى على الاقتصاد القومى الى توسع وسيطرة غيره من القطاعات قد يزيد من ظاهرة البطالة السافرة(٢٦) ، ولكن بيانات الجدول السابق تؤكد لنا أن التحول فى اتجاه قطاع الخدمات خلال الفترات الماضية قد قابله استيعاب هذا القطاع لمعظم الزيادة فى القوى العاملة خلال تلك الفترات ·

ولمزيد من التوضيح لتلك النقطة ، الخاصة بمـــــدى استيعاب قطاع الخدمات للزيادة فى القوى العاملة خلال الثلاثين عاما الماضية ، فاننا سوف ننتقل لاستعراض نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيســـية من الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ والتى يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

النصيب النسبى للقطاعات الاقتصادية الرئيسية من الاستثمارات
خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ - ٨٩/١٩٩٠

السنوات	النصيب النسبى لقطاع الزراعة من الاستثمارات	النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من الاستثمارات	النصيب النسبى لقطاع الخدمات من الاستثمارات
	(٪)	(٪)	(٪)
٦٠/١٩٦١	٩ر٧	٣٨ر٨	٥٠ر٤
٦٥/١٩٦٦	٨ر٤	٣٧ر٤	٤٢ر٩
٧٠/١٩٧١	٩ر١	٣٦ر٩	٤١ر٤
١٩٧٥	٣ر٦	٣٣ر٨	٥٥ر٨
١٩٨٠	٥ر٩	٢٤ر٤	٥٧ر٢
٨٥/١٩٨٦	٥ر٨	٢٣ر٤	٤٨ر٣
٨٨/١٩٨٩	٥ر٩	٢٨ر٧	٥٢ر٤
٨٩/١٩٩٠*	٥ر٦	٢٧ر٤	٥٤ر٦

★ بيانات تقديرية ٠

المصـــادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصـائى السنوى ، أعداد مختلفة ٠

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العام الثالث ٨٩/١٩٩٠ ، مايو ١٩٨٩ ٠

من الجدول السابق نتبين تطور النصيب النسبى للقطاعات الاقتصادية الرئيسية من الاستثمارات خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ - ٨٩/١٩٩٠ ٠ حيث نجد أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من الاستثمارات ، قد تراوح حول ٥٠٪ منها طوال الفترة محل الدراسة فى حين انخفض النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من هذه الاستثمارات ، من حوالى ٣٨ر٨٪ عام ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٢٧ر٤٪ عام ٨٩/١٩٩٠ ٠ وبالمثل نجد أيضا أن النصيب النسبى

لقطاع الزراعة من هذه الاستثمارات قد انخفض ، من ٧ر٩٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٦ر٥٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

نستنتج من ذلك أن قطاع الخدمات ، والذى كان نصيبه النسبى من الاستثمارات القومية فى حدود النصف تقريبا خلال الثلاثين عاما الماضية ، قد استطاع أن يستوعب أكثر من ٨٠٪ من الزيادة فى قوة العمل خلال نفس الفترة ٠ فى حين أن قطاع الصناعة والتشييد ، والذى تراوح نصيبه النسبى من هذه الاستثمارات ما بين ٨ر٣٨٪ - ٤ر٢٧٪ خلال هذه الفترة ، لم يستوعب سوى ٥ر١٩٪ من الزيادة من قوة العمل خلال تلك الفترة ٠ كما أن قطاع الزراعة ، والذى تراوح نصيبه النسبى من هذه الاستثمارات مابين ٧ر٩٪ - ٦ر٥٪ خلال الفترة محل الدراسة ، لم يستطع أن يستوعب أية زيادة فى القوى العاملة ٠ بل على العكس ، فقد انخفضت أعداد العاملين فيه بنحو ٣٣٤ ألف عامل خلال الثلاثين عاما الماضية ٠

ومن ثم ، فان التحول فى اتجاه التوسع فى قطاع الخدمات قد صاحبه استيعاب هذا القطاع لنسبة كبيرة من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترات الماضية ٠ فقد استطاع قطاع الخدمات أن يستوعب نسبة من الزيادة فى قوة العمل خلال الثلاثين عاما الماضية ، أكبر بكثير من النسبة التى تمثل نصيبه النسبى من الاستثمارات القومية ٠ أى أن أى توسع فى قطاع الخدمات خلال تلك الفترة ، قد صاحبه توسع أكبر فى استيعاب هذا القطاع للزيادة فى قوة العمل ٠

نخلص من ذلك ، الى أن التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة والتى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية لا تعد هى المسؤول الأول كميا عن تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدة مشكلتها خلال السنوات الأخيرة ٠ فالتحول من سيطرة القطاع الزراعى الى التوسع فى قطاع الخدمات ، قد صاحبه استيعاب هذا القطاع الجديد لنسبة من الزيادة فى قوة العمل تفوق بكثير نصيبه النسبى من الاستثمارات ٠

ثانيـــا

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة
الجانب الكيفى أو النوعى

فى القسم الثانى من الدراسة ، نحاول التعرف على أثر التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة ، والتى شهدها الاقتصاد المصرى طوال سنوات العقود الثلاثة الماضية ، على تزايد معدلات البطالة من الناحية الكيفية أو النوعية · أو بمعنى آخر ، مدى مسئولية هذه التغيرات عن عدم تكيف كفاءات ومهارات أفراد القوى العاملة مع فرص العمل المتاحة فى ظـــل الأوضاع الجديدة · فالتحول من سيطرة القطاع الزراعى على الاقتصاد القومى قبل سنوات الستينات الى التوسع والاهتمام بالقطاع الصناعى فى عقد الستينات ثم الى الاتجاه نحو قطاع الخدمات فى عقدى السبيعنات والثمانينات ، لابد أن يتطلب تغييرات فى كفاءات ومهارات ومســـتويات تدريب أفراد القوى العـــاملة(٢٧) ·

وهنا نجد أننا لابد أن نتطرق الى موضوع القيم المتغير المرتبطة بكل حضارة وبكل مجتمع ، فمثل هذه القيم هى التى توجه الأفراد الى اكتساب كفاءات وخبرات ومهارات بعينها ، تختلف مع اختلاف تلك القيم · ففى ظل الحضارة الزراعية ، كانت القيم المتغيرة المرتبطة بها تتجه نحو التأكيد على أهمية الملكية وبصفة خاصة ملكية الأرض ، وضرورة الارتباط الأسرى والعمل الجماعى واعتماد الأفراد على بعضهم البعض ·

ثم جاءت الحضارة الصناعية ، واكتملت ملامحها فى مصر خـــلال سنوات الستينات ، فأرست قيما جديدة تتعلق بها · كان من أهم هذه القيم ما يخص عملية التشغيل واستغلال الموارد البشرية ، حيث أصبح الارتباط بين التعليم والعمل ارتباطا وثيقا(٢٨) · فقد اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بالتعليم وشجعت عليه بكل الوسائل (٢٩) ، ثم التزمت بتعيين الخريجين وتوفير فرص العمل الملائمة لهم (٣٠) ، كما وضعت لكل مستوى من مســـتويات التعليم والتدريب أجرا محددا يرتفع كلما ارتفع مستوى التعليم والتدريب(٣١) · وهو ما بدأ يرسخ فى وجدان الأفراد أهمية التعليم للحصـــول على وظيفة

وعمل ، وأصبح الطريق الى مستويات العمل المختلفة هو الحصول على المراحل المتعددة من التعليم والتدريب ٠

ونقف هنا عند الجدل الذى يدور كثيرا حول علاقة التعليم بالعمل ، وهل التعليم هو وسيلة للثقافة والعلم والمعرفة أم هو الطريق الى الوظيفة وضمان الحصول على عمل ؟ ٠ ودون الخوض فى تفاصيل هـــذا الحوار الممتد ، أو محاولة ترجيح أحد الآراء ، فانه بلاشك لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط الضرورية لعملية التعليم لتصبح من أجل الثقافة والمعرفة ٠ أبسط هذه الشروط هو ما يتعلق بالأعداد ، فلكى تكـــون العملية التعليميـة على الصورة المثلى وبالشكل الذى يؤدى الى استفادة الطلاب الاستفادة الكاملة يجب أن يكون هناك تناسب مقبول بين أعداد الطلاب وأعداد هيئات التدريس الخاصة بهم(٣٢) ٠

فاذا كان هناك اتفاق على أن مرحلة التعليم الأولى أو الالزامى هى مرحلة تعليم من أجل المعرفة والثقافة ورفع مســـــتوى الوعى لدى أفراد الشعب(٣٣) ، فان الجدل يبقى قائما حول مراحل التعليم مابعد الأولى ، وهى مراحل التعليم المتوسط والجامعى والدراسات العليا ٠ فهل تترك هذه المراحل لرغبات الأفراد واختيارهم لفروع التعليم المختلفة أو لابد من ربط القبول بأنواع التعليم فى هذه المراحل بالخطة الاقتصادية للدولة ومدى احتياجاتها من الكفاءات والمهارات والتخصصات المختلفة ؟ (٣٤) ٠

فى البداية يجب أن نعترف بأن مدارس التعليم المتوســـط والجامعات المصرية تعانى من تكدس الطلاب بها ، وعدم التناسب بين أعدادهم وأعداد هيئات التدريس الخاصة بهم(٣٥) ٠ فعلى سبيل المثال ، اذا قارنا بين أعداد هيئات التدريس ومعاوينهم فى الجامعات المصرية عام ١٩٨٨/٨٧ بأعداد طلاب الجامعات ، نجد أن عدد أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم كان حوالى ٢٧ ألف فرد فى حين كان عدد الطلاب نحو ٥٦٨ ألف فرد ، أى أن النسبة بينهما هى أستاذ لكل ٢١ طالب تقريبا فى المتوسط(٣٦) ٠ ولمزيد من التفصيل ، نستخدم الجدول التالى والذى يوضح نسبة عدد الطلاب لكل من أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم فى الكليات العملية والكليات النظرية عام١٩٨٨/٨٧ ٠

جدول رقم (٥)

نسبة عدد الطلاب لكل من أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم فى كليات ومعاهد الجامعات المصرية عام ١٩٨٨/٨٧

الكليات العملية			الكليات النظرية		
الكلية أو المعهد	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	عدد الطلاب لكل معاون عضو هيئة تدريس	الكلية أو المعهد	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	عدد الطلاب لكل معاون عضو هيئة تدريس
العلوم	٧	١٠	الآداب	٦٢	٥١
الطب البشرى	١٣	٢٨	الحقوق	٢٥٤	٧٩٠
طب الأسنان	١٢	١٣	الاقتصاد	١٥	١٣
الصيدلة	١٣	١٧	التجارة	٣٤٣	١٦١
الزراعة	١٢	٢٢	التربية	٥٧	٣٦
الطب البيطرى	١٢	٢٨	الخدمة الاجتماعية	٢٨	١٠
الهندسة	١٩	١٩	دار العلوم	١٦٤	١٨٨
معهد الأورام	—	—	الاعلام	٤٠	٣٥
المعهد العالى للتمريض	٢٢	١١	الآثار	٥٥	٣٥
المعهد العالى للعلاج الطبيعى	٢٥	٩	**الدراسات الاحصائية**	—	—
معهد التخطيط العمرانى	٣٥	١٨	الدراسات الافريقية	—	—
المتوسط	١٣	٢٠	المتوسط	١٣٠	١٠٢

المصدر : جمعت وحسبت من مجموعة بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من :

(١) مركز المعلومات والتوثيق بجامعة القاهرة ٠ (٢) المجلس الأعلى للجامعات ٠

(٣) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ـ الادارة المركزية للمعلومات

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع نسبة عدد الطلاب لكل من أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم فى الكليات العملية والنظرية عام ١٩٨٨/٨٧ ، وان كانت هذه النسبة فى الكليات النظرية أعلى منهـــا بكثير فى الكليات العملية · ففى الوقت الذى تراوحت فيه نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى الكليات العملية بين ٧ ـ ٣٥ ، نجدها فى الكليات النظرية قد ارتفعت لتصل الى ٣٤٣ فى بعض الكليات · وفى المتوسط نجد أن عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى الكليات العملية كان ١٣ فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، بينما كان ١٣٠ فى الكليات النظرية فى نفس العام · وهو ما يتكرر أيضا عنـــد استخدام مقياس عدد الطلاب لكل معاون عضو هيئة تدريس ·

نخلص من الجدول السابق ، الى أن الجامعات المصرية ـ بصفة عامة ـ تعانى من تكدس الطلاب بها وارتفاع عدد الطلاب لكل عضو تدريس ، وهو ما يعنى عدم قدرة هذه الجامعات على تقديم العلم بالأسلوب الذى يجعله وسيلة للثقافة وارتياد الطلاب للكليات التى يرغبون الالتحاق بها · ومن ثم لابد من تخطيط العملية التعليمية بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد القومى، وبما يفى بمتطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجاتها خلال السنوات القادمة·

معنى ذلك أنه بغض النظر عن الجدول السابق الاشـــارة اليه ، فان ظروف التعليم فى المدارس المتوســـطة والجامعات المصرية تجعلها مدارس وجامعات الأعداد الكبيرة ، والتى لابد من ربط تخصصاتها وكفاءات خريجيها باحتياجات الاقتصاد القومى ·

وفى الستينات ، بدأ التوسع الكبير فى التعليم المتوسط والجامعى ، كما كان هناك توفير فرص عمل للخريجين بحيث تستوعبهم قطاعات الاقتصـــاد القومى · ولكن خلال عقدى الســـبعينات والثمانينات ، بدأت الفجوة بين خريجى التعليم المتوسط والجامعى وفرص العمل المتاحة لهم ، كما أخذت هذه الفجوة فى الاتساع طوال سنوات هذين العقدين حتى تحولت معدلات البطالة المرتفعة الى مشكلة أساسية تواجه الاقتصاد المصرى(٣٧) ·

ولتوضيح نمط توزيع البطالة فى الاقتصاد المصرى وفقا للمستوى التعليمى للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، نستخدم الجدول التالى :

جدول رقم (٦)
نمط توزيع البطالة فى الاقتصاد المصرى
وفقا للمستوى التعليمى
للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

المستوى التعليمى	تعداد ١٩٦٠ (٪)	تعداد ١٩٧٦ (٪)	تعداد ١٩٨٦ (٪)
أمى لا يقرأ ولا يكتب	٤٤ر٢	١٦ر٤	١٤ر٧
يقرأ ويكتب	٢٨ر٢	٧ر٧	٩ر٤
تعليم ابتدائى وأقل من المتوسط	٧	٣٥ر٩	٢٩ر٨
تعليم متوسط	١٦ر٨	٢٤ر٤	٢٩ر٦
تعليم جامعى ودراسات عليا	٣ر١	٦ر٧	٩ر٢

المصادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات التعدادات العامة ٠

(٢) وزارة القوىء العاملة ، تقديرات محسوبة من موازنات العرض والطلب ٠

الجدول السابق يوضح لنا التغيرات فى نمط توزيع البطالة وفقا للمستوى التعليمى فى الاقتصاد المصرى بين السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠ حيث نتبين انخفاض نسبة المتعطلين الأميين الى اجمالى المتعطلين بشكل كبير ما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٦ ، وكذلك انخفاض نسبة المتعطلين ممن يعرفون القراءة والكتابة ولم يحصلوا على أية مراحل للتعليم أو أية شهادات الى اجمالى المتعطلين خلال نفس الفترة ٠

فى حين نجد أن نسب المتعطلين ممن أكملوا مرحلة التعليم الابتدائى

أو التعليم المتوسط أو التعليم الجامعى وفوق الجامعى الى اجمالى المتعطلين كانت فى تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ ٠ وهو ما يدل على انخفاض البطالة بين الأميين وتزايدها بين المتعلمين ، لدرجة أن أطلق عليها البعض حالة التحول من بطالة الأميين الى بطالة المتعلمين(٣٨) ٠ ففى فترة الستينات ومع اهتمام الدولة بالتوسع فى التعليم ، نجد أن التعليم قد امتص أعداد كبيرة كان يمكن أن تدخل سوق العمل بدون تعليم(٣٩) ، وهو ما أدى الى امتصاص أعداد كبيرة من فائض القوى العاملة فى مراحل التعليم المختلفة ٠ ومن ناحية أخرى التزمت الدولة بتعيين الخريجين وايجاد فرص عمل لهم طوال مرحلة الستينات ، مما أدى الى عدم وجود بطالة سافرة واسعة بين المتعلمين ٠

ولكن عندما تباطأت الدولة فى تعيين الخريجين منذ سنوات السبعينات(٤٠) ، وبعد أن أقبل عدد كبير من الأفراد على مراحل التعليم المختلفة ، فقد تبلورت واتضحت ظاهرة بطالة المتعلمين ٠ فبعد أن كانت نسبة المتعطلين المتعلمين والحاصلين على مراحل تعليمية كاملة حوالى ٩ر٢٦٪ من اجمالى المتعطلين عام ١٩٦٠ ، ارتفعت هذه النسبة لتصل الى نحو ٦ر٦٨٪ عام ١٩٨٦ ، ومن هنا كان يمكن أن نطلق عليها وبحق بطالة المتعلمين ٠

فاذا أخذنا التعليم الجامعى كمثال لمدى تزايد أعداد الخريجين منذ الستينات ثم خلال سنوات السبعينات والثمانينات ، فانه يمكن توضيح ذلك بالجدول التالى والذى يستعرض تطور العدد السنوى للخريجين من الجامعات المصرية خلال الفترة ٦٤/١٩٦٥ ـ ٨٧/١٩٨٨ ٠

جدول رقم (٧)

تطور العدد السنوى للخريجين من الجامعات المصرية

خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٨٨/٨٧

السنة	أعداد الخريجين	السنة	أعداد الخريجين	السنة	أعداد الخريجين
١٩٦٥/٦٤	١٦٢٦٨	١٩٧١/٧٠	٢٥١١٥	١٩٨١/٨٠	٧٩٨٦٨
١٩٦٦/٦٥	١٧٧٤٢	١٩٧٢/٧١	٢٧٣٤٤	١٩٨٢/٨١	٨٦٨٤١
١٩٦٧/٦٦	٢١١١١	١٩٧٣/٧٢	٢٩٥٩٨	١٩٨٣/٨٢	٩٣٦٦٠
١٩٦٨/٦٧	٢٠٧٣٩	١٩٧٤/٧٣	٣٧٥٧٤	١٩٨٤/٨٣	١٠٦٦٢٢
١٩٦٩/٦٨	٢١٤٧٤	١٩٧٥/٧٤	٤١٩١٦	١٩٨٥/٨٤	١١٥٧٤٤
١٩٧٠/٦٩	٢٣٠١٦	١٩٧٦/٧٥	٥٥٤٣٠	١٩٨٦/٨٥	١١٩٢١٦
		١٩٧٧/٧٦	٦٦١٨٦	١٩٨٧/٨٦	١٢٥٠٥٦
		١٩٧٨/٧٧	٦٩٢١٠	١٩٨٨/٨٧	١٢٤٢٣٢
		١٩٧٩/٧٨	٧٥٦٩٥		
		١٩٨٠/٧٩	٧٦١٢٥		

المصـــادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتب الاحصـــائية السنوية ، أعداد مختلفة ٠

(٢) المجلس الأعلى للجامعات ، بيانات غير منشورة ٠

من الجدول السابق ، يتضح لنا التزايد الكبير فى العـــدد السنوى للخريجين من الجامعات المصرية طوال سنوات العقود الثلاثة السابقة ٠ ففى حين كان عدد الخريجين عام ١٩٦٥/٦٤ هو ١٦٢٦٨ فرد ، فانه ارتفع الى ٢٣٠١٦ فرد عام ١٩٧٠/٦٩ ٠ أما خلال سنوات السبعينات فقد تضاعف هذا العدد لأكثر من الثلاثة أمثال ، ليصبح ٧٦١٢٥ فرد فى عام ١٩٨٠/٧٩ ٠ كما واصل عدد خريجى الجامعات المصرية تزايده سنة بعد أخرى خلال سنوات عقد الثمانينات ، ليصل الى ١٢٤٢٣٢ فرد عام ١٩٨٨/٨٧ ٠

هذا التوسع الكبير فى أعداد خريجى الجامعات المصرية خلال الثلاثين

عاما الماضية ، هل تم ربطه باحتياجات خطة التنمية الاقتصادية واحتياجات الاقتصاد القومى خلال هذه السنوات ؟ · وهل تم مراعاة التغيرات القطاعية التى شهدها الاقتصاد القومى ، والتحول من سيطرة القطاع الزراعى الى الاهتمام بالقطاع الصناعى ثم التوسع فى قطاع الخدمات ، عند التخطيط لقبول هذه الأعداد فى الكليات والتخصصات المختلفة ؟ ·

وقبل الاجابة على هذا التساؤل ، نعود لما سبق طرحه فى بداية هذا القسم من الدراسة عن القيم المتغيرة المرتبطة بكل حضارة · فكما سبق القول ، فانه عند الانتقال من الحضارة الزراعية الى الحضارة الصناعية واكتمال ملامحها فى مصر فى سنوات الستينات ، بدأت قيم الحضـــارة الصناعية تعم وتنتشر · وكان من أهم قيم هذه الحضارة الارتباط الوثيق بين التعليم والعمل ، وأصبحت شهادات المراحل التعليمية المختلفة هى التى تحدد المستوى الوظيفى ومن ثم الأجر لكل فرد · كما اهتمت الدولة بالتوسع فى التعليم ، وكذلك توفير فرص العمل للخريجين ·

ولكن بالانتقال الى سنوات السبعينات ومابعدها من سنوات الثمانينات، بدأ العالم ينتقل الى حضارة الخدمات والمعلومات ، وهى حضارة جديدة ترتبط بها قيم جديدة تختلف عن قيم الحضارة الصناعية · حضارة يتوسع فيها قطاع الخدمات ويصبح القطاع الرئيسى ضمن قطاعات الاقتصاد القومى ، ومن ثم يصبح هو القطاع القائد الذى يستطيع خلق المزيد من فرص العمل أمام الزيادة المتتالية من القوى العاملة التى تدخل سنويا الى سوق العمل ·

ويترتب على ذلك ضرورة أن يعاد تخطيط القبول بمراحـــل التعليم والتدريب المختلفة بما يتمشى مع احتياجات هذا القطاع الجديد ، وبما يوفر الكفاءات والمهارات والتخصصات لعنصر العمل التى تتلاءم مع فرص العمل الجديدة التى يخلقها هذا القطاع(٤١)·

ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، وهو ما يعود الى سببين رئيسيين :

الأول هو صعوبة قبول التغيرات الجديدة والتكيف معها ، أى صعوبة قبول قيم الحضارة الجديدة حضارة الخدمات والمعلومات والتخلص من القيم الراسخة فى الوجدان من عصر الحضارة الصناعية · فمن أهم قيم الحضارة

الجديدة المرونة ، بمعنى أن يستطيع الانسان أن يغير من مستوى معارفه وكفاءاته ومهاراته بشكل مستمر عن طريق مزيد من التلعيم والتدريب ليتكيف مع أية فرصة متاحة من فرص العمل · ولكن خريجوا مراحل التعليم المختلفة يعتبرون أن انتهاء مرحلة التعليم هى نهاية المطاف ، وأنه لابد من الحصول على عمل يتلاءم مع مؤهلاتهم وكفاءاتهم ، وليس المطلوب منهم أن يتكيفوا هم مع فرص العمل المتاحة(٤٢) ·

والسبب الثانى لعدم الربط بين تخطيط التعليم والتغيرات التى نشأت نتيجة للانتقال الى الحضارة الجديدة حضارة مجتمع مابعد الصناعة أو مجتمع الخدمات والمعلومات ، تكمن فى طبيعة الأعمال التى وفرها هذا القطاع الجديد فى مصر والفرق بينها وبين الأعمال التى وفرها نفس هذا القطاع فى الدول المتقدمة عند التوسع فيه ·

ففى الدول المتقدمة كان التوسع فى قطاع الخدمات والمعلومات لخدمة قطاعى الزراعة والصناعة ، وترتب على ذلك خلق فرص عمل فى أنشطة متقدمة وراقية للغاية تعتمد على تميز الأفراد وذكاءهم ومهاراتهم · وتشبع لكل فرد رغباته فى نوعية وأسلوب العمل ، دون التقيد بشروط وبيروقراطية العمل فى القطاع الصناعى والتى كانت تقتضيها طبيعة عمل هذا القطاع · أما فى مصر ، وغيرها من الدول النامية ، فقد شهد التوسع فى قطاع الخدمات منذ النصف الثانى من عقد السبعينات مجموعة من أعمال الوساطة والسمسرة والتجارة سريعة الربح قليلة الفائدة للاقتصاد القومى ، مما جعلها أعمالا غير مقبولة من عديد من أفراد القوى العاملة والنظر اليها على أنها أعمال أقل مستوى من طبيعة الأعمال التى يوفرها القطاع الصناعى ·

من هنا كان عدم تقبل أفراد القوى العاملة للاعمال الجديدة التى يتم التوسع فيها فى ظل الحضارة الجديدة ، ومن ثم عدم تغير تخطيط التعليم نتيجة لهذه التغيرات ، وعدم التغير فى نظرة الأفراد لأهمية مراحل التعليم المختلفة للحصول على الوظائف اللائقة(٤٣) ، وقد نتج عن ذلك عدم التكيف بين كفاءات ومهارات وتخصصات خريجى مراحل التعليم المختلفة وبين فرص العمل المتاحة فى ظل هذه التغيرات الجديدة(٤٤) ·

وكمثال واضح على ذلك ، يمكن أن نعقد مقارنة بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وأعداد المشتغلين منهم خلال سنوات السبعينات والثمانينات والتى يوضحها الجدول التالى ٠

جدول رقم (٨)

المقارنة بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وأعداد المشتغلين منهم خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٨

البيـــان	العـــدد
(١)	
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٧٠	٢٥٤٣٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٧٤	٣٤٦٢٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٨٠	٦٣٠٨٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٨٤	٧٩٤٧٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٨٨	٩٩١٠٠٠
(٢)	
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤	٩١٩٠٠
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٥	٢٨٤٦٠٠
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤	١٦٣٩٠٠
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨	١٩٦٣٠٠
(٣)	
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤	١١٩٦٢١
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠	٣٨٤٥٦٢
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤	٣٦٦٩٩١
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨	٤٨٤٢٤٨

المصادر : (١) تم الحصول على بيانات الجزء الأول من :

ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحوث العمالة بالعينة٠

ــ وزارة القوى العاملة ، بيانات غير منشورة ٠

(٢) تم حساب بيانات الجزء الثانى من الجزء الأول ٠

(٣) تم حساب بيانات الجزء الثالث من الجدول السابق رقم (٧) ٠

من الجدول السابق يمكن لنا أن نقارن بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وأعداد المشتغلين منهم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨ ٠ فخلال سنوات الستينات وأثناء الالتزام بتعيين الخريجين ، لم تكن هناك مشكلة تذكـــر بالنسبة لخريجى الجامعات فى الحصول على عمل ، وكانت فرص العمل التى تتاح لهم كافية لاستيعاب الغالبية العظمى منهم ٠ ولكن فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، ومن بيانات الجدول السابق ، نجد أن المقارنة بين أعداد الخريجين والمشتغلين تبين لنا أن هناك نحو ٢٧٧٢١ فرد زيادة فى أعداد الخريجين عن أعداد المشتغلين ٠ هذه الفجوة ترتفع الى ما يقرب من ١٠٠ ألف فرد خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، كما تصل الى ما يزيد عن ٢٠٠ ألف فرد خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، وتزايد أكثر فأكثر لتقترب من ٣٠٠ ألف فرد خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ ٠

معنى ذلك أن هناك فجوة كبيرة بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وبين أعداد المشتغلين منهم ، هذه الفجوة بدأت مع بداية سنوات السبعينات وأستمرت فى التزايد طوال العشرين عاما الماضـــية ٠ وبالرغم من ظاهرة البطالة السافرة التى تعانى منها القوى العاملة ، وفى مقدمتها المتعلمين منهم، فان الاقبال على التعليم الجامعى مازال كبيرا ومتزايدا ٠ والدليل على ذلك بيانات الجداول السابقة ، والتى توضح مقدار التزايد المستمر فى أعداد الخريجين من الجامعات المصرية حتى السنوات الأخيرة القريبة ٠

وهو ما يتطلب ضرورة ربط خطة التعليم والتـــدريب بخطة التنميـــة للاقتصاد القومى ، حتى تفى خطة التعليم والتدريب بمتطلبات خطة التنمية من حيث التخصصات والكفاءات والمهارات(٤٥) ٠ وهو ما يؤدى الى التكيف بين قدرات الموارد البشرية واحتياجات الاقتصاد القومى ، ومن ثم التكيف بين نوعية القوى العاملة وفرص العمل المتاحة ٠ وهذا بدوره يتطلب دراسة التغيرات القطاعية فى الاقتصاد القومى الحالية والمستقبلية ، وطبيعة فرص العمل التى تتيحها هذه التغيرات ، حتى يمكن التخطيط لتوجيه الموارد البشرية لنوعيات التعليم والتدريب التى تتلاءم مع فرص العمل التى يحتاجها الاقتصاد القومى فى السنوات القادمة(٤٦) ٠

نخلص من ذلك ، الى أن التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى خلال سنوات العقود الثلاثة الماضية ، يمكن اعتبارها

مسئولة الى حد بعيد من الناحية الكيفية أو النوعية عن تزايد معدلات البطالة وتحولها الى مشكلة أساسية تواجه الاقتصاد القومى فى السنوات الاخيرة٠ فالتحول من سيطرة القطاع الزراعى الى الاهتمام بالقطاع الصـــناعى فى الستينات ثم الى التوسع فى قطاع الخدمات خـــلال ســـنوات السبعينات والثمانينات ، أدى الى اختلاف نوعية فرص العمل المتاحة عن نوعية كفاءات ومهارات أفراد القوى العاملة ٠ ونتيجة لعدم قدرة هؤلاء الأفراد على التكيف مع النوعية الجديدة من فرص العمل المتاحة ، فقد تزايدت معدلات البطالة خلال تلك الفترة ٠

خاتمـــــة :

بدراسة العلاقة بين التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى طوال الثلاثين عاما الماضية وظاهرة البطالة السافرة التى بدأت وتصاعدت منذ منتصف عقد السبعينات ، وجدنا أن هذه التغيرات لا تعد مسئولة من الناحية الكمية عن تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدة هذه المشكلة فى الاقتصاد المصرى ٠ حيث أن هذه التغيرات والتى أدت الى التحول نحو التوسع فى قطاع الخدمات ، قد صاحبها امتصاص هذا القطاع لنسبة كبيرة من الزيادة فى القوى العاملة خلال الفترة محل الدراسة ٠ أى أنه مع التحول من سيطرة القطاع الزراعى واستيعابه للنسبة الأكبر من القوى العاملة فى الاقتصاد القومى ، الى الاهتمام بالقطاع الصناعى ثم التوسع فى قطاع الخدمات ، فقد استطاع قطاع الخدمات أن يخلق العديد من فرص العمل لاستيعاب العمالة الجديدة ٠

ولكن من ناحية أخرى ، يمكن اعتبار التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى طوال الفترة المذكورة مسئولة الى حد بعيد من الناحية الكيفية أو النوعية عن تفاقم مشكلة البطالة ٠ فهذه التغيرات قد أدت الى عدم التكيف بين نوعية عرض العمل المتـــاح من حيث الكفاءات والمهارات والتخصصات ، ونوعية فرص العمل المتاحة ٠ فتحول الاقتصاد المصرى من سيطرة القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى ثم قطاع الخدمات خلال الفترة السابقة ، لم يصاحبه التغير الكافى فى مهارات وقدرات أفراد القوى العاملة بما يتناسب مع طبيعة الأعمال الجديدة التى يوفرها القطاع

الجديد الذى يتم التوسع فيه · من هنا كانت مسئولية هذه التغيرات عن ظاهرة البطالة من الناحية الكيفية ، وعن عدم التناسب بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة ·

من هنا كانت ضرورة الارتباط والتنسيق بين خطة التعليم والتدريب وبين احتياجات الاقتصاد القومى ، حتى يمكن القضاء على التناقض بين نوعية القوى العاملة والموارد البشرية - مـــن حيث الكفاءات والمهارات - وطبيعة ومتطلبات فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى ·

ويتطلب ذلك دراسة التغيرات الحالية والمستقبلية فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ، حتى يمكن التوصـــل الى معلومات شاملة عن امكانيات التوظف وطبيعة ومتطلبات فرص العمل المتاحة والمتوقعة

خلال الفترات القادمة ، واحتياجات الاقتصاد القومى من كفاءات وقدرات ومهارات الموارد البشرية ، ومن ثم تستخدم هذه المعلومات كمؤشرات واضحة لاحتياجات الاقتصاد القومى من القوى العاملة بنوعياتها المختلفة ، عند تخطيط برامج التعليم والتدريب ·

كما أنه عن طريق اعادة التدريب ، يمكن العمل على مزيد من التكيف بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة(٤٧) · وهو ما يتطلب التوعية المكثفة لأفراد القوى العاملة ، حتى يقتنع هؤلاء الأفراد بضرورة اعادة التدريب والتكيف مع احتياجات الاقتصاد القومى · فخريجى الجامعات العاملين فى غير مجال تخصصهم يعتبرون أنفسهم متعطلين وفى انتظار فرص عمل فى تخصصاتهم ، حتى لو مارســـوا أعمالا حقيقيـــة تضيف الى الانتاج القومى ·

كل ذلك يتطلب منا دراسة التغيرات المستقبلية المتوقعـــة ومتطلباتها المختلفة ، والعمل على توعية أفراد القوى العاملة ومدهم بالبيانات الكافية عن هذه التغيرات وتلك المتطلبات · حتى يستطيع هؤلاء الأفراد أن يتكيفوا مع فرص العمل الجديدة ، والاستعداد لها بالتعليم والتدريب والحصول على الكفاءات والمهارات اللازمة لها(٤٨) ·

الهـــوامش :

(١) يمكن استخلاص ذلك من بيانات :
ILO : World Labour Report 3, Geneva, 1987.

(٢) انظر :
R. ASSAAD, "The Structure of the Construction Labour Market and its Development Since the Mid 1970's," Paper Commissioned by the International Labour Office and Presented at the National Conference on Employment Strategy : Egypt in the 1990's Cairo, 1988.

(٣) I.M.F., Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments, May 1988.

(٤) The World Bank, Egypt, Population and Human Resources, Report No. 3175, EGT, Washington, 1980.

(٥) M. Ellman, Eurosclerosis in "Unemployment internal perspectives" edited by M. Gunderson, N. M. Meltz and S. Ostry, University of Toronto Press, London, 1987.

(٦) D. Foot, "Demographic Determinant of Unemployment", In Morley Gunderson, "Unemployment : International Perspectives", Toronto Baffalo, London University, Toronto Press, 1987.

(٧) M.J. Mc. Crostie, "Unemployment in the Eighties", Occasional Paper in Employment Studies No. 2, The University of Backingham, 1984.

(٨) M.H. Nagi, "Labour Force and Employment in Egypt", Egyptian National Population Council, Cairo, 1985.

(٩) D. Turnham and I. Jaeger, "The Employment Problem in less developed countries", OECD, 1971.

(١٠) H. Handoussa, Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector", Paper Presented to Conference on Employment Strategy in Egypt, Cairo, 1988.

(١١) J.B. Wood, "How Little Unemployment", Hobart Paper 65, The Institute of Economic Affairs, London, 1985.

(١٢) د٠ نادر فرجانى ، « طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر » ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ، منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة والتدريب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(١٣) H. Handoussa, "The Burden of Public Service Employment and Remuneration : A Case Study of Egypt", Monograph Commissioned by the International Laboure Office, 1988.

(١٤) د٠ نجيب حسن غيته ، « بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرى » ، المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام القوى البشرية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(١٥) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، « نحو سياسة عامة لتوفير فرص العمل » ، ١٩٨٨ ٠

(١٦) Hansen & Radwan, "Employment Opportunities and Equities in Egypt, ILO, 1982.

(١٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ » ، النتائج الأولية ، ١٩٨٧ ٠

(١٨) د٠ عبد الفتاح منجى ود٠ محمد كمال مصطفى ، « تأصيل وتشخيص أسباب مشكلة نقص فرص العمل فى مصر » ، ندوة تنمية فرص العمل ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ١٩٨٧ ٠

(١٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ » ، النتائج التفصيلية ، ١٩٧٨ ٠

(٢٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد » ، ١٩٨٥ .

(٢١) R. Mabro and S. Radwan, "The Industrialization of Egypt, 1339-1973", Clarendon Press, Oxford, 1976.

(٢٢) انظر فى ذلك :
وزارة التخطيط ، « تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ٨٦/١٩٨٧ » ، الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٢٣) World Bank, Arab Republic of Egypt : Current Economic Situation and Economic Reform Program, 1987.

(٢٤) وزارة الزراعة ، « الوضع الحالى والتطور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى » ، ورقة مقدمة الى مؤتمر استيراتيجية الاستخدام فى مصر، القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٢٥) Samir Radwan and Eddy Lee, "Agrarian Change in Egypt, An Anatomy of Rural Poverty", ILO, 1986.

(٢٦) Wayne C. Rohrer, "Developing Third World Farming : Conflict Between Modern Imperatives and Traditional Ways", Economic Development and Cultural Change, Vol. 34, No. 2, 1986.

(٢٧) Lyn Squire, "Employment Policy in Developing Countries, Survey of Issues and Evidence", a World Bank Publication, Oxford University Press, 1981.

(٢٨) Ragui Assaad, "The Employment Crisis in Egypt : Trends and Issues', "The American University in Cairo, 1989.

(٢٩) د. سامى عفيفى حاتم ، « ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات (الموارد البشرية)

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جمهورية مصر العربية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ، ١٩٨٩ ٠

(٣٠) Heba Handoussa, "Public Sector Employment and Productivity in the Egyptian Economy, ILO, Geneva, 1983.

(٣١) Bruce Vermeullen, "Labour Markets & Industry in Egypt, Analysis Z Recommendations for Employment Oriented Growth", Boston University, 1981.

(٣٢) الجهاز المركز للتنظيم والادارة ، الادارة المركزية للمعلومات ، ملف حول نظم التعليم والتوظف فى مصر ، ١٩٨٦ ٠

(٣٣) د٠ السيد عليوه، «الاثارة السياسية والاجتماعية لظاهرة البطالة»، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٩ ٠

(٣٤) A.I.D., Country Development Strategy, Employment Policy and Strategy : Looking Ahead, Egypt, Washington, 1982.

(٣٥) د٠ عبد المنعم محمد حمودة ، « ربط التعليم والبحث العلمى بالمجتمع » ، المؤتمر القومى لتطوير التعليم ، المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٨٧ ٠

(٣٦) د٠ نادية جمال الدين ، « سياسة التعليم فى مصر فى الثمانينات»، ندوة تقويم السياسات التعليمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(٣٧) M.M. El Imam and B. Hansen, "Employment Strategy : Egypt in the 1990's (An Issues Paper)", Papers and Proceedings of the National Conference on

Employment Strategy : Egypt in the 1990's, Cairo, 1988.

(٣٨) د٠ أحمد عباس عبد البديع ، « مأزق البطـــالة بين الاعتبارات القومية والحلول العاجلة » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ، ١٩٨٩ ٠

(٣٩) بنت هانسن وسمير رضوان ، « العمل والعدل الاجتماعى ـ مصر فى الثمانينات ـ دراسة فى سوق العمل » ، مكتب العمل الدولى دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ٠

(٤٠) N. Fergamy, "A Characterisation of the Employment Problematique in Egypt", National Conference on Employment Strategy : Egypt in the 1990's, Cairo, 1988.

(٤١) World Bank, "Some Issues in Population & Human Resources Development in Egypt", World Bank Report No. 3176, EGT, 1981.

(٤٢) د٠ حسين بشير ، « سياســـــات التعليم فى مصر منذ مطلع السبعينات » ، ندوة تقويم السياسات التعليمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨ ٠

(٤٣) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، « العمالة فى الجهاز الادارى للدولة » ، مؤتمر استيراتيجية الاستخدام فى مصر ، وزارة القوى العاملة والتدريب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(٤٤) The World Bank, "Labour Force, Employment and Labour Markets in the Course of Economic Development", Staff Working Paper, No. 336, 1979.

(٤٥) George Psacharopulous and Maureen Woodhall, "Education for Development. An Analysis of Investment Choices", A World Bank Publication, Oxford University Press, New York, 1985.

(٤٦) Harold Lubell, "Egypt : Employment Issues", A.I.D., M.S., 1980.

(٤٧) Y. Weeks, "Policies for Expanding Employment in the Informal Urban Sector of Developing Economies", International Labour Review, Vol. 3, No. 1 January 1975.

(٤٨) C. Driver, "Towards Full Employment : A Policy Appraisal", Routledge & Kegan Paul LTD, 1987.

تعقيب على بحث

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

د٠ محيـــا زيتـــون

شكرا سيدى الرئيس أود أولا أن أتوجه بالشكر للباحث على ما بذله من مجهود فى اعداد هذه الدراسة وعلى اثارته للعديد من القضايا التى تستوجب المناقشة ويجب أن أقر منذ البداية أن عرض د٠ سامى لبحثه يختلف بعض الشىء عن ما قرأته فى البحث من حيث اضافة بعد مبررات وتوضيح بعض النقاط التى لم تكن واضحة فى البحث وهذا واختصارا للوقت سوف أبدأ بالتعقيب من الجزء الثانى من الدراسة حيث يتساءل الباحث فى هذا الجزء حول ما اذا كان الانخفاض فى معدلات البطالة خلال الستينات يرجع الى نمط توزيع الاستثمارات القطاعية والتوسع فى خلق فرص عمل منتجة ويصل الى النتيجة التالية ان سياسات الاستثمار لم تكن المحدد الاساسى لخلق فرص عمل جديدة ولكن السياسات التى انتهجتها الدولة هى التى لعبت الدور الأساسى ويقصد بذلك سياسات التعليم والتعيين هو يخرج بهذه النتيجة دون الاستناد الى تحليل موضوعى للمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة الستينات وقد كان بامكانه الرجوع بهذا الشأن الى العديد من المؤلفات العلمية التى ناقشت الاوضاع الاقتصادية فى هذه الفترة وقد شهدت الخمسينات والنصف الأول من الستينات تحولات كبرى فى الاقتصاد المصرى لاي مكن أن ينكرها أحد فقد أعطى التصنيع أهمية كبيرة وتوسع القطاع العام ليتحمل الجزء الاكبر من عبء التصنيع فى ذلك الوقت وتمت أول محاولات جدية لاستصلاح مساحات واسعة من الأراضى الزراعية وشهدت هذه الفترة أيضا مشروعات تنموية كبرى وعلى رأسها موضوع السد العالىكما تم الأخذ بنظام التخطيط القومى الشامل بما يتطلبه ذلك من كوادر ادارية وفنية عالية التعليم وكل هذا انعكس بلاشك على سوق العمل وعلى استغلال الموارد البشرية ولا أزعم أن نظام التعليم فى ذلك الوقت كان مثاليا أو أنه كان هناك ربطا وثيقا بين احتياجات التنمية وبين تخصصات الخريجين لكن على الرغم من ذلك فان التحولات التى تمت لهذه الفترة كانت كافية لاستيعاب قوة العمل من المتعلمين وأن جهود التنمية ونمط الاستثمار بصفة عامة كان متسقا الى حد معقول مع المعروض من العمل

ولا أدل على ذلك من أنه طوال الستينات كان نظام تكليف المنهدسين ساريا ..
أما النقطة التالية فى البحث فتتعلق بالتعليم وعلاقته بالبطالة فنجد أن الباحث يذكر أن سياسة مجانية التعليم تعد المسئول الأول عن تزايد مشكلة البطالة من الناحية الكيفية نظرا لتزايد الطلب على التعليم وتوفر قدر كبير من المتعلمين لا يحتاجه سوق العمل وأعتقد أن مجانية التعليم براء من هذا الاتهام فالمجانية لا تعنى سوى تكافؤ الفرص وتوسيع القاعدة التى يتم من خلالها اختيار الاكفأ للتعليم الجامعى وهى لا تؤدى بالضرورة للتوسع فى أعداد المقبولين فى الجامعات لأن ذلك تحكمه احتياجات الجامعات من جهة والسياسة العليا للدولة من جهة أخرى وفى جميع الحالات يبدو أنه من الواجب التروى قبل أن نفرض احكاما مبالغا فيها حول مسئولية التعليم عن البطالة فمن ناحية يمكن الاستعانة ببيانات تعداد سنة ١٩٧٦ لاعطاء صورة عما أفرزت عنه سياسة التعليم عامة ومجانية التعليم خاصة فى حقبة ماقبل منتصف السبعينات فتبلغ نسب التعليم فى قوة العمل كالتالى جامعى ٥٪ ـ متوسط ١٠٪ يقرأ ويكتب ٢٦٪ أمى ٥٠٪ . والحق يقال أنه قد حدث ارتفاعا ملحوظا فى نسبة المتعلمين تعليما جامعيا ومتوسطا الا أن القاعدة العريضة من قوة العمل لا تزال من الأميين أما اذا استخدمنا مؤشرا اخر وهو نسبة الطلبة المقيدين بالجامعات الى عدد السكان فى سن ٢٠ الى ٢٤ عاما نجد ان مصر لا تمثل على المعدلات وأن هناك العديد من دول العالم الثالث التى ترتفع فيها نسبة الجامعيين كثيرا بالمقارنة بمصر ونذكر منها تايلاند والفلبين وكوبا والاردن وسوريا واسرائيل نخرج من ذلك اذا أنه لم يحدث افراط فى التعليم الجامعى فى مصر سواء قسنا ذلك بمؤشرات على المستوى المحلى أو الدولى انما مصر حققت نسبة معقولة من التعليم الجامعى خاصة أنها تعد مصدرا هاما من المتعلمين فى كافة المجالات على مستوى العالم العربى ومن ناحية أخرى يجب التأكيد على أن مشكلةالبطالة ليست فى التعليمالجامعى فحسببل هى أكبر فى التعليم المتوسط وهو يشمل خريجى التعليم الفنى والتجارى والزراعى والصناعى ويلاحظ أن هؤلاء هم أكثر الناس صلاحية بل واستعداد لقبول العالم اليدوى فلماذا اذا ترتفع معدلات البطالة بينهم الا اذا كان فرص العمل فى مجالات الصناعة والزراعة محدودة للغاية اما عن الانخفاض الشديد لمعدلات البطالة بين الاميين فيجب الا يغرينا مظهرهم فالأمى ينتمى فى الغالب الى فئة اجتماعية دنيا بمعنى أنه لابد أن يتكسب لكى يعيش وعليه بالتالى أن يقبل أى نوع من العمل وكثيرا من الاعمال التى يقوم بها الاميون قد تكون

أعمال هامشية غير منتجة متقطعة منخفضة الدخل الى حد كبير لا تشملها التأمينات الاجتماعية وبمعنى اخر فان مواصفات العمل الحقيقى لا تنطبق على مثل هذه الأعمال وقد يقول البعض أن المشكلة ليست فى عدد المتعلمين المطلق ولكن فى العديد مقارنة لاحتياجات سوق العمل وهنا يجب أن نتساءل ماهى المعايير التى يتحدد وفقا لها احتياجات سوق العمل من المتعلمين وهل اذا تراجعت جهود التنمية وتراجع القطاع العام ولم يمثل القطاع الخاص مكانة قيادية تمكنه من تشغيل قوة العمل فهل نقيس احتياجات سوق العمل وفقا لهذا المستوى الهزيل للتنمية الاقتصادية ، وهل يتكيف نظام التعليم لاحتياجات سوق العمل اذا كانت هذه الاحتياجات أساسا من الاميين وغير المتعلمين لأنهم أرخص سعر أو لأن نمط التنمية أصبح يتركز حـول مجالات انتاجية بسيطة أو مجالات خدمية لا تحتاج الى متخصصين على درجة عالية من التعليم ثم اذا كنا نعتمد بشكل مكثف على الخارج فالجزء الاكبر من استهلاكنا مكون أجنبى مرتفع وبالتالى فنحن نخلق دخولا وعمالة للاجانب بدلا من أن نخلقها للاقتصاد الوطنى ومشروعاتنا الكبرى التى تستنزف قدرا هائلا من مواردنا مثل مشروعات الكهرباء تأتى من الداخل تسليم المفتاح كما أن معظم الاعمال الهندسية كما ذكر فى مؤتمر بطالة المهندسين من تصميم وتخطيط العمـــل ودراسات جدوى وتصنيعيقوم بها المهندسون الاجانبواذا كنا أيضا نستضيف الشركات العالمية عابرة القوميات ونغدق عليهـــا الاعفاءات والحـــوافز والتسهيلات الائتمانية ثم نجد أن هذه المشروعات لا تساهم الا بنسبة ضئيلة فى الغاية فى التشغيل هل نقيس احتياجات سوق العمل بناء على هذه المعايير المختلة وبمعنى آخر هل نهبط بالتعليم فى مثل هذه الظروف لمستوى سوق العمل أم يصبح التحدى هو كيف نصلح الاختلالات لنرفع مستوى سوق العمـــل ليستوعب متعلمين أم اذا انتقلنا الى الجزء الاخر من الدراسة ويتعلق بمواجهة مشكلة البطالة فقد تناول الباحـــث جانبين الأول خاص بالتوزيع القطاعى للاستثمارات والثانى يتعلق بنظام التعليم وفيما يخص التعليم ان التوصيات لا جديد فيها كما اننا تعرضنا لموضوع التعليم من قبل أما عن الاستثمارات فيبدو تشاؤم الباحث الشديد وذلك بتحفظه حول امكانية زيادة التشغيل من خلال زيادة الاستثمارات فى ظل ظروف الاقتصاد المصرى الحالية ويرى بالتالى ضرورة التركيز على اعادة توزيع الاستثمارات والتغيير قدر المستطاع من نوعية الفنون الانتاجية مع استغلال الطاقات العاطلة الا أنه لم يعطنا أى دلالات حول ماهى الحدود التى يمكن خلالها تخفيض حجم البطالة اعتمادا

على اعادة توزيع الاستثمارات والعوامل الاخرى وهل هذه الحدود تسمح بمعالجة مشكلة البطالة بشكل جذرى أم انها تؤدى الى انخفاض هامش فقط فى عدد المتعطلين فى الاجل القصـــير أم عن أســـلوب اعادة تخصيص الاستثمارات فهو يرى أنه ينبغى زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة على حساب قطاع الصناعة وهذا ما قاله بالنص دون التمييز بين عامل وأخر وهو يأخذ هنا بمعيار سطحى جدا ألاوهو أن الاستثمارات الموجهة للزراعة نسبتها ضئيلة بالمقارنة بنسبة العمالة التى يستوعبها هذا القطاع كما يستند الى أن المشكلة الاساسية هى التى تواجه قطاع الزراعة والتى ينبغى حلها هى تعديل أسعار المنتجات الزراعية وقد تجاهل الباحث تماما مشكلات الزراعة المصرية الأساسية الاخرى والتى تقف عقبة فى سبيل نمو الانتاج الزراعى مثل محدودية الأرض الزراعية وتفتت الحيازة وغيـــرها كما لم يناقش الى أين تتجـــه الاستثمارات الاضافية فى الزراعة وماهو معامل الاستثمار فى العمل المتوقع أما الصناعة فقد حرمها من الاستثمارات الاضافية دون أن يأخذ فى اعتباره أنها القطاع الديناميكى فى الاقتصاد وأن نموها غير مقيد بعناصر ثابتة وحدود قصوى وأن تشابكاتها فيما بين الصـــناعات بعضـــها لبعض وبينها وبين القطاعات الاخرى يمكن أن يخلق قدرا كبير من التشغيل فى المستقبل وأخيرا هل يعلم الباحث أن معدل نمو الاستثمار فى الصناعة قد انخفض انخفاضا ملحوظا بالذات خلال النصف الأول من الثمانينات ليصل الى ٦ر٪ فقط وان هذا الانخفاض الشديد تزامن مع ازدياد معدل البطالة الى هذه المعدلات التى تنبؤ بالخطر وكل ما أرجوه فى النهاية الا تؤدى الصورة البارزة لبطالة المتعلمين الى أن يتحول اهتمام الباحثين من دراسة مشكلة البطالة فى اطارها العام والمرتبط بهيكل الاقتصاد القومى الى الاطار الخاص المتعلق بالتعليم وشكرا سيادة الرئيس ٠

تعقيب على بحث

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

د٠ أبو بكر متـــولى

فى الواقع عند قراءة الورق كان من المتوقع أن الباحث يعطينا تعريف ما هو المقصود بالاستغلال الأمثل وماهو المنهج القطاعى الذى سيتخدمه وماهى الطريقة البحثية عن طريق هذا المنهج القطاعى الذى يوصـــلنا الى فكرة الاستغلال الأمثل هذه خارج الموضوع لم ترد بتاتا فى الورقة ٠٠ ولكن الذى استخدمه هو نسب التوزيع توزيع العمالة والاستثمار والناتج القومى على القطاعات المختلفة هذا التوزيع لا يمكن أن يسمى بالمنهج القطاعى لأنه كما سنرى فيما بعد انه كان ممكن يستخدمه بطريقة أفضل بحيث أنه يوصـــل للمقصود لأنه هو يحدد بها البطالة وليس العمالة فى القطاعات المختلفة وعلى هذا الأساس كنت متوقع أن يكون الفصل الأول أو حتى النقطة الأولى معالجة لمفهوم الاستغلال الأمثل للموارد ودور هذا المنهج فى ذلك ٠ النقطة الأخرى أنه أخذ هذا المنهج ثم صادر على المطلوب لأنه قال ان سياسة التوظيف التى حدثت فى الستينات خاضعة لقرار حكومى اذا هذا التوزيع لا يخضع الى مفهوم اقتصادى أو الى السببية الاقتصادية التى ندرسها فى الاقتصاد بناء على حاجة القطاع الى عمالة اذا هذا المنهج لا يمكن أن يعطى صورة حقيقية وبالتالى كان يجب أن يرفضه أصلا ٠٠ كان ممكن أن يستخدم معدلات النمو القطاعية فى الناتج والعمالة ويقيس الانتاجية الحدية والتعرف على حسن أو سوء التوزيع سواء بالنسبة لرأس المال أو بالنسبة للعمالة فى القطاعات المختلفة والأمر الاخر نجد أنه فى وضع سياساته لابد انها مختلفة تماما على منهج التحليل وعلى النتائج التى يمكن أن نستقيها من هذا المنهج لأنه فى مواجهة مشكلة البطالة فيما يخص الجانب الكمى رأى الباحث أن عادة توزيع الاستثمارات لصالح القطاع الزراعى لأنه رأى أن القطاع الصناعى يأخذ استثمارات كبيرة والقطاع الزراعى يأخذ استثمارات صـــغيرة والقطاع الخدمى ٠٠ اذا كان التوزيع هكذا كيف يمكن أن نقول أن القطاع الزراعى ممكن تضع فيه استثمارات وبالتالى هذه الاستثمارات ممكن تؤدى الى العمالة من قال هذا ٠٠ ومن قال ان القطاع الزراعى ممكن يستوعب العمالة بالطريقة

التقليدية القديمة اليوم أراضى زراعية بطرق استغلالها الحالى انتهى محدودة ٠٠ اذا لدينا أراضى أما صحراوية اما أقل انتاجية والاستغلال فى هـــذه الأراضى مختلف تماما لأنه معامل رأس مال العمل يختلف تماما بالنســـبة لاستغلال الزراعى الحالى وبالتالى الأمر الاخر الذى يقول حتى الاستغلال الزراعى فى القطاع الخاص لا يتجرأ عليه من قال هذا ٠٠ الشـــواهد ٠٠ المزارع يغلقوها التى تجرأ عليها القطاع الخاص والأمر الاخر أيضا ان يقول ان فى القطاع الصناعى ان رأس المال ليشجع فيها وبلامس ســـمعنا أنه الصناعات الكبيرة لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها من قال هذا ٠٠ شركات بنك مصر دليل ٠٠ والعالم كله دليل على ان القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بالصناعات الكبيرة والضخمة ٠٠ الخ ٠٠ القضـــية قضية مناخ استثمارى وأيضا قضية ثقة واذا تولد هذا أمكن لرأس المال الخاص أنه يأخذ دوره فى الاستثمارات وفى المجالات المختلفة وهو ينظر للعائد وقطعا العائد مازال أمر ضرورى لعملية الاستغلال الاقتصادى ٠٠ الامر الثانى أنه يتكلم عن الصناعات الصغيرة المستوعبة للعمالة وهذه مقولة أيضا قد نخطأ فيها كثيرا أو أنا فهمتها خطأ ٠٠ فأهم عندما يكون صناعات صغيرة المشكلة قد حلت لكن بالتفكير أن الصناعات الصغيرة أول ما يأتى فى الذهن الصناعات التقليدية وهى المقشات والسلات وغيرها ٠٠ هـــذه من جهة الصـــناعات الصغيرة ٠٠ صناعات حرفية ريفية لكن المقصود بالصناعات الصغيرة فى واقع الأمر هى الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة وهذه الصناعات المغذية ليست شرطا أن تكون كثيفة العمل ٠٠ تطورها الحالى أنها تميل أيضا الى تكثيف رأس المال فالقضية اذا قضية وأنا مع د٠ محيا زيتون بالنسبة للاخ سامى أنه يلقى مسلمات دون اختبار ودون توضيح جوانبها المختلفة حتى الانسان لو شك يستخدم كلمة « قد » وربما لأن هذا بدلا من أن يؤكد المعنى ، وفى الواقع فى النهاية قال ان هذه التوجهات هى مسألة وضع السياسة لا تتم بمفهوم التشجيع ولكن أنه لابد ان تتم كما ذكر بتعديل هيكل الاسعار النسبية لعوامل الانتاج والسلع لكنلميذكر كيف يتم ذلك هو قال انه فى الماضى الأسعار النسبية كانت تميل لصالح السلع الصناعية والسلع الزراعية ولهذا انخفض الاستثمار الزراعى ٠٠ الحقيقة ان الاستثمار طالما أنه تم توزيعه لا نستطيع أن نأخذه قياس انخفض أو زاد ٠٠ هذا توزيع مبنى على أولوية لأصحاب أو واضعى الخطط أو متخذى القرار وليس هنا نستطيع أن نقول أنه المفهوم الاقتصادى فى عملية التوزيع هو الاساس فى هذا ٠ على أى حال نستطيع

بالنسبة لمجانية التعليم قال انها مسئولة عن هذا الكيفى وفى الواقع أنه فرق بين مجانية التعليم وسياسة القبول ممكن أن يكون لديك سياسة قبول معينة ولكن مجانية التعليم هذا أمر اخر ٠٠ ثم من قال أن فيه مجانية تعليم٠٠ هل المقصود بمجانية التعليم ما يدفع فقط للكلية ٥ر٤ جم أو للمدارس الثانوية ٥ر٧جم ٠٠ أو مجموعات التقوية أو الدروس الخصوصية هى تكلفة التعليم تدفع ولكن لغير مصادرها الشرعية وهذا كله يدخل فى Hedeneconemy هل حتى نحافظ على هذا المفهوم نعمل كله فى Hedeneconemy أو سنعمل بوليس على كل الناس ٠٠ الواقع انه هذه قضية تحتاج الى مفاهيـــم دون التمسك بالشكليات أو المكاسب ٠٠ ويمكن أن نخرج من البحث والتعقيب ببعض الملحوظات اللازمة بتفسير بمدى ملائمة السياسات لمواجهة المكلة ٠٠ أولا وهذا ما خرج به الباحث وأنا أتفق معه فيها ان توزيع العمالة القطاعين فى الستينات كان عامل مستقل خارج عن الدائرة السببية فى التوظف قرار حكومى ناشىء التزام سياسى ساعد على تنفيذه تملك الدولة لأغلب الوحدات الانتاجية والخدمية هل ستستمر فى هذا الدولة لا تستطيع أن تستمر فى هذا وبالتالى هل الاجراءات التصحيحية المطلوبة فى توزيع الاستثمارات ستسير أيضا على أساس الاسعار المشوهة القائمة أو يجب أن يكون هناك سياسة لاعادة تصحيح الأسعار ٠٠ اذا ماهى الطريقة أتدخل بتدخل آخر ليزيد من الخلل خللا أم نجعل لعوامل العرض والطلب دور فى هذا الأمر حتى تصحح ذلك ٠٠ والواقع أيضا كما أشار د٠ أحمد جامع ألا أن عملية الاصلاح ليست فقط فى هذا المضمار وانما فى مضمار ادارة الاقتصاد القومى والمسيطر على اتخاذ القرار بهذا الشأن وشكرا ٠